

تعيين "ليندا فيتز-ألان" أمين السجل و رئيساً تنفيذياً

لمحاكم سوق أبوظبي العالمي

أبوظبي، 12 أكتوبر 2015: أعلن "سوق أبوظبي العالمي"، المركز المالي العالمي في أبوظبي، اليوم عن تعيين ليندا فيتز-ألان أمين السجل ورئيساً تنفيذياً لمحاكم سوق أبوظبي العالمي. وستتولى ليندا، والتي تعمل تحت إدارة رئيس محاكم سوق أبوظبي العالمي اللورد هوب، مهمة الإشراف على عملية تطوير وتنظيم هيكل عمليات المحاكم بالإضافة إلى ترتيب وإدارة إجراءات قاعات المحكمة، كما ستلعب دوراً مهماً في دعم استكمال أنظمة وأحكام محاكم السوق.

تمتلك ليندا خبرة قانونية طويلة تمتد على أكثر من 30 عاماً، وشغلت خلال السنوات الأربع الماضية منصب الرئيس التنفيذي وكبير أمناء سجل المحكمة العليا بولاية "نيو ساوث ويلز" في أستراليا، والتي تتكون من 50 قاضياً ونحو 200 من الموظفين الوزاريين وموظفي ديوان المحكمة. وخلال فترة عملها في المحكمة العليا، تولت ليندا مسؤولية تطبيق نظام السجلات الإلكترونية وإعداد وتصميم وتجديد وترتيب سجلات القضايا المدنية والجنائية، بالإضافة إلى تطوير الموارد البشرية وتدريب موظفي ديوان المحكمة والموظفين الوزاريين.

بهذه المناسبة، قال اللورد هوب رئيس "محاكم سوق أبوظبي العالمي": "يسعدنا انضمام السيدة ليندا فيتز-ألان إلى فريق عملنا حيث سيكون لها من خلال معرفتها الواسعة وخبرتها الطويلة في أعمال المحاكم وإدارة عملياتها وإجراءاتها دوراً مهماً في تأسيس وإدارة محاكم سوق أبوظبي العالمي. ويشكل انضمامها للفريق خطوة مهمة على صعيد جهودنا في إرساء الأسس لنظام قضائي دولي للسوق".

من جانبها، قالت ليندا فيتز-ألان: "أتشرف بتولي منصب أمين سجل والرئيس التنفيذي لمحاكم سوق أبوظبي العالمي. ويسعدني الانضمام إلى فريق عمل السوق، وأتطلع إلى المشاركة في تأسيس محكمة معترف بها عالمياً وقادرة على مواكبة كافة احتياجات ومستلزمات المؤسسات العاملة في سوق أبوظبي العالمي بما يرسخ مكانته كمركز مالي عالمي رائد".

وتولت ليندا العديد من المناصب القانونية الرفيعة بما فيها منصب الشريك في كل من مؤسسة "كولين بيغيرز آند بيزلي" ومؤسسة "تريسكوكس" بمدينة سدني الأسترالية، ومنصب مستشار قانوني أول لدعاوى المطالبات في مؤسسة "سي إن إيه للتأمين" بمدينة نيويورك الأمريكية. ونالت ليندا درجة البكالوريوس في القانون من جامعة سيدني عام 1984، ومن ثم انضمت كمحام إلى المحكمة العليا في مدينة سيدني بولاية "نيو ساوث ويلز" الأسترالية في عام 1985.

و سيكون لمحاكم سوق أوظيفي العالمي والمكونة من محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف، الصلاحية القانونية للنظر في جميع قضايا النزاعات التجارية والمدنية ضمن جزيرة الماريه.

-انتهى-